

7.72 ملايين دينار حجم القيمة النقدية لتعاملات الإئتين تمت عبر 2712 صفقة وكمية أسهم بلغت 130 مليوناً

الإعلانات الإيجابية لنتائج الشركات عن النصف الأول رفعت المؤشرات الرئيسية



بورصة الكويت أعلنت أمس على ارتفاع مؤشراتها إثر إعلانات نتائج إيجابية لبعض الشركات

قطاع «مواد أساسية» لمصل إلى 3.51 نقطة ، بينما كان أكثر القطاعات انخفاضاً قطاع «خدمات استهلاكية» لمصل إلى 9.7 نقطة وخلفت أسهم «الاستثمار» و«المال» و«مصارف» و«هيتس تلكوم» و«استثمارات» ، في قائمة الأكثر تداولاً ، في حين جاءت شركات «خليج زجاج» و«استثمارات» و«كفيك» و«كامكو» و«واج» أكثر ارتفاعاً فيما كانت الشركات «سيناء» و«مراكز» و«الخصوصية» و«أصول» و«المستثمرون» الأكثر انخفاضاً.

يذكر أن المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية أغلق تعاملات جلسة أمس مرتفعاً 3.32 نقطة ، لمصل إلى مستوى 5395 نقطة ، في حين بلغت القيمة النقدية نحو 7.72 مليون دينار ، تمت عبر 2712 صفقة نقدية وكمية أسهم بلغت 130 مليون سهم.

- البنك الأهلي المتحد أعلن نتائجها المالية للنصف الأول بارتفاع طفيف بلغ 0.4 في المئة عن أرباح الفترة ذاتها من العام الماضي
- المضاربات استمرت على الأسهم الصغيرة في ظل منهجية الترقب التي يتبعها المتعاملون حتى تظهر المحفزات

إلى 7.72 مليون دينار ، مقابل 11.1 مليون دينار في جلسة أمس ، وتراجع أيضاً معدل الكميات المتداولة إلى حوالي 130 مليون سهم ، مقابل 159 مليون سهم في جلسة أمس الأول الأحد . وكان أكثر القطاعات ارتفاعاً لليوم الثاني على التوالي ،

نسبة ارتفاع بلغت 0.4 في المئة ، دون تغير في ربحية السهم ، إضافة إلى إعلان أرباح كل من شركات «مزاياء» و«بي الأولي» ، بينما كان إعلان نتائج «ياكو» عن خسائر في النصف الأول . وتراجع معدل القيمة المتداولة

أنهى سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» تعاملات أمس الإثنين ، على ارتفاع المؤشرات الرئيسية الثلاثة ، إثر الإعلانات الإيجابية لبعض الشركات لنتائجها عن النصف الأول من العام الحالي . وشهدت الساعة الأولى من عمر الجلسة انخفاض المؤشرات الثلاثة بقيمة تداول أقل من المليون دينار ، مع كميات تداول تخطت الـ 1.5 مليون سهم ، مع مضاربات على الأسهم الصغيرة . واستمرت المضاربات على الأسهم الصغيرة ، في ظل منهجية الترقب التي يتبعها المتعاملون حتى تظهر المحفزات ، لاسيما إعلان البيانات المالية للشركات عن فترة الربع الثاني من 2016 وسط توقعات بأن تستهل المضاربات موجة الإفصاحات عن بياناتها . وأعلن البنك الأهلي المتحد نتائجها المالية للنصف الأول بارتفاع طفيف عن أرباح الفترة

أكد انسيابية العمل في إدارة النافذة الواحدة بمنطقة إشبيلية رغم حداثتها

الشمالي : فصل إجراءات إنشاء شركات الأشخاص عن إصدار رخصتها التجارية قلص مدة التأسيس إلى 4 أيام



وكيل وزارة التجارة والصناعة خالد الشمالي

- الجهات الحكومية حريصة على القيام بدورها على أكمل وجه ما ينعكس إيجاباً على تحسين بيئة الأعمال في البلاد

أكد وكيل وزارة التجارة والصناعة خالد الشمالي على انسيابية العمل في إدارة النافذة الواحدة «كي.بي.سي.» الكائنة في منطقة إشبيلية ، بالرغم من حداثتها وبهد تشغليها خلال فترة الأسابيع الماضية . وأوضح الشمالي في بيان صحفي أمس ، أن فصل إجراءات تأسيس شركات الأشخاص عن إجراءات إصدار رخصتها التجارية ، ساهم بتقليص للدة الزمنية اللازمة للتأسيس إلى أربعة أيام عمل.

وقال الشمالي إن مرحلة حريصة على قيام دورها على أكمل وجه ، ما ينعكس إيجاباً على تحسين بيئة الأعمال في الكويت ، مؤكداً أن النافذة هي الوحيدة التي تجمع بين وزارة التجارة والصناعة والجهات الرقابية على الأنشطة التجارية و كذلك الفوائض

ذات الصلة بالنافذة الواحدة حريصة على قيام دورها على أكمل وجه ، ما ينعكس إيجاباً على تحسين بيئة الأعمال في الكويت ، مؤكداً أن النافذة هي الوحيدة التي تجمع بين وزارة التجارة والصناعة والجهات الرقابية على الأنشطة التجارية و كذلك الفوائض

وأنه يحرص على أن تكون هذه الخدمات متاحة للجميع ، مضيفاً بأن التحدي سيكون أسهل في حالة ضم باقي الخدمات المقدمة للشركات للنافذة الواحدة . وقال أنه بالرغم من أن النافذة الواحدة لا تزال تعمل خلال فترة تجريبية ، وأنها فكرة تم تطبيقها في الكويت للمرة الأولى ، إلا أن هناك تعاون بين الجهات الحكومية المشاركة فيها بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة بهدف تسهيل الإجراءات للمراجعين .

- التحدي سيكون أسهل في حالة ضم باقي الخدمات المقدمة للشركات إلى النافذة الواحدة

الآلية ومن ثم ضم هذه الخدمات للنافذة الواحدة ، مضيفاً بأن التحدي سيكون أسهل في حالة ضم باقي الخدمات المقدمة للشركات للنافذة الواحدة . وقال أنه بالرغم من أن النافذة الواحدة لا تزال تعمل خلال فترة تجريبية ، وأنها فكرة تم تطبيقها في الكويت للمرة الأولى ، إلا أن هناك تعاون بين الجهات الحكومية المشاركة فيها بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة بهدف تسهيل الإجراءات للمراجعين .

«المتحد» يحقق 25.6 مليون دينار أرباحاً في النصف الأول من العام الحالي

من العام الماضي - اضاف ان إجمالي الموجودات بلغت 3.95 مليار دينار مقابل مطلوبات ، بلغت 3.57 مليار دينار خلال الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2016 . مقارنة بمطلوبات بلغت 3.4 مليار دينار في الفترة نفسها من عام 2015 .

وأسس «المتحد» عام 1971 وأدرج في السوق الرسمي «البورصة» عام 1984 ، برأسمال مدفوع بلغ 173.2 مليون دينار ، ومن الغراضه مزاوله كل المعاملات المصرفية والتجارية والاستثمارية ، بما يتفق واحكام الشريعة الإسلامية .

«مزاياء» تحقق 4.13 ملايين دينار أرباحاً صافية في النصف الأول

وأست «مزاياء» عام 1998 وأدرجت في السوق الرسمي عام 2005 . برأسمال مدفوع بلغ 68.8 مليون دينار ، ومن أغراضها تلك المخفولات والعقارات اللازمة لياشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون ، واستغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها المحلي وتحسين بيئة الأعمال وتدار من قبل شركات وجهات متخصصة .

لنصف الأول من العام الحالي بلغت 106.5 مليون دينار ، مقارنة بحقوق مساهمين بلغت 100.2 مليون دينار لنصف الفترة من العام الماضي . وأضافت ان إجمالي الموجودات بلغت 233.9 مليون دينار مقابل مطلوبات بلغت 119.6 مليون دينار خلال الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2016 . مقارنة بمطلوبات بلغت 157.2 مليون دينار في الفترة نفسها من 2015 .

أعلنت شركة المزاياء القابضة «مزاياء» عن تحقيقها 4.13 مليون دينار ، أرباحاً في النصف الأول من 2016 ، بربحية 6.66 فلس للسهم ، مقارنة بأرباح بلغت أربعة ملايين دينار بربحية 6.61 فلس للسهم للفترة ذاتها من 2015 . وقالت الشركة في بيان على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية أمس ، أن إجمالي حقوق المساهمين

- يعزّو المراقبون تراجع الأسعار لارتفاع مخزونات المشتقات النفطية المكررة

حجم المصادرات النفطية ولكن هذا يعني بالضرورة التخلي عن حصتها في السوق . وهذا يلتقي مع أولويات المملكة في الحفاظ على حصتها ، في ظل عودة إيران للسوق بعد رفع العقوبات عليها أوائل هذا العام. لذا يبقى الخيار الوحيد، اللجوء جزئياً للمخزون الاحتياطي وهذا ما حدث فعلاً . واستقبلت الأسواق والمتعاملون هذا التطور بإيجابية لا سيما بعد فترة من التدهور في الأسعار ، من فوق 50 دولاراً للبرميل إلى 47 دولاراً للبرميل منذ يونيو الفائت. ويعزو المراقبون تراجع الأسعار لارتفاع مخزونات المشتقات النفطية المكررة ، ومصدر القلق هو أنه بعد الصيف سيقبل الاستهلاك السعودي المحلي وتعود المخزونات لمستوياتها السابقة .

والسيناريوهات نفسها قد تنطبق على المشتقات التي حذما . في الولايات المتحدة مثلاً يزداد الطلب على البترين في أشهر الصيف أو أشهر موسم السواقة لمسافات بعيدة للتزود أو زيارة الأقارب في الولايات المختلفة. ومع اقتراب نهاية الصيف يزداد القلق حول تراكم المخزونات والفاض في السوق كما حدث في فبراير الماضي ، حيث وصلت مخزونات المشتقات إلى أعلى مستوياتها ، قبل أن تبدأ بالهبوط ثم تنصاعد مجدداً لتصل إلى 241 مليون برميل هذا الأسبوع .

الكهربائية اللازمة لتشغيل ملايين المكيفات الهوائية خلال الصيف الطويل الحار. ففي عام 2015 تم استهلاك 25% من اجمال الإنتاج النفطي السعودي محلياً ، ولكن هناك تردد سعودي في ضخ المزيد من النفط للتعويض عن العجز الناتج لتفادي ترويع الأسواق وانتهار الأسعار مجدداً. يعبراً أخرى إذا إزداد الإنتاج السعودي عن 10.50 ملايين برميل يومياً قد يتم تفسير ذلك في الأسواق كصحولة لإغراق السوق. وتقول السعودية إنها قادرة على إنتاج 12.50 مليون برميل يومياً ، إذا دعت الحاجة في حالة تعطل كبير في الإمدادات العالمية. ولكنها تبقى حريصة على استقرار الأسواق وتعافي الأسعار ، واستتت لا تهدد اقتصادات العالم.

اللجوء للمخزون الاحتياطي

والخيار الآخر للسعودية هو تخفيض



السعودية تسعى لاستقرار أسواق النفط

المخزون النفطي السعودي في الفترة من أكتوبر 2015 إلى مايو 2016 بنسبة 12% إلى 289 مليون برميل . وهذا أكبر انخفاض في المخزون شهدته المملكة منذ عام 2001 . وعادة يرتفع الطلب المحلي على النفط في الصيف بسبب استعماله في توليد الطاقة

السعودي المحلي على النفط والمشتقات المكررة. ولكي تلبي احتياجات الطلب المحلي وتنمك حصتها في السوق اضطرت السعودية إلى استنزاف كميات كبيرة من المخزون الاحتياطي.

وحسب تقارير وول ستريت جورنال هيظ

- حجم الإنتاج في المملكة منذ سنوات ويتراوح بين 10.25 و 10.50 ملايين برميل يومياً

السعودية مساراً مختلفاً ، في تلبية الطلب المحلي ، ولجأت إلى زيادة الإنتاج. فإن هذا سيكون بداية السقوط. مخلصاً ، وإن تدهور أسعار النفط لن يصب في مصلحتها. إضافة إلى أهمية محافظتها على حصتها السوقية مقابل نهج الإبراني ، الذي أطلق العنان لقطاع النفط والغاز في البلاد بعد رفع العقوبات عنه. وزيادة تطلعاته إلى العودة بقوة للسوق الأوروبية.

ورفعت الرياض صداراتها من الخام هذا العام ، إذ بلغت خلال شهر مايو الماضي حوالي 7.3 ملايين برميل يومياً. وهو أكثر بنسبة 5% عن الفترة ذاتها من العام 2015 . إلا أنها انفتحت نحو 25% من النفط المنتج في البلاد خلال العام الماضي لتلبية احتياجاتها الداخلية .

الحرص على استقرار الأسواق والذي لفت اهتمام الأسواق بشكل كبير ليس الإنتاج والتصدير ، ولكن تصاعد الطلب

«إيلاف» : تشتت الأسواق ببارقة أمل مصدرها السعودية لتعافي الأسعار أو على الأقل لابقاف الزيف الذي بدأ في أواسط عام 2014 ووصل إلى الحضيض في يناير 2016 قبل أن يبدأ مرحلة الصعود البطيء والتريجي .

وحسب تقرير في صحيفة المال والأعمال الأمريكية «وول ستريت جورنال» تنامي الاستهلاك السعودي المحلي للنفط واستمرار عمليات التصدير على أعلى المستويات ، ولكن رافق ذلك تراجع المخزون الاحتياطي السعودي للنفط الذي وصل إلى مستويات قياسية عام 2015 بفضل إنتاج أكبر كميات ممكنة من النفط في ظل النخعة العالمية. وشهدت الأشهر الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في الإنتاج النفطي من خارج إطار منظمة أوبك ، ما خلق الفرص للسعودية وأعضاء أوبك لتصدير المزيد من النفط الخام .

وحسب الصحيفة. أكد محللون أنه على خلفية النمو في الطلب المحلي قررت السلطات السعودية اللجوء للاحتياطي وعدم زيادة الإنتاج. للحفاظ على استقرار الأسواق النفطية. ولم يتغير عملياً حجم الإنتاج في المملكة منذ سنوات. إذ يتراوح بين 10.25 و 10.50 ملايين برميل يومياً.

وحسب وكالات الأنباء التي تتابع المشهد النفطي ، أوضح المصاريون. أنه إذا اختارت